

وعلى الرغم من استئناف الحياة الديمقراطية عام (١٩٨٩م) وترخيص الأحزاب السياسية عام (١٩٩٢م) وإتاحة الحرية والتعددية السياسية والفكرية استمرت النقابات المهنية بممارسة دور سياسي فاعل فاق إلى حد كبير دور الأحزاب السياسية وغطى عليه. كما أن تجربتها المهنية والسياسية ولدت لدى القائمين عليها بأن النقابات المهنية تمثل إطاراً للنخب السياسية وأن وجود الأحزاب السياسية ليس بديلاً عنها في ممارسة العمل السياسي كما أن غياب الأحزاب السياسية لفترة طويلة وسيادة الأحكام العرفية قد ضخم لدى النقابات المهنية شعورها بمركزية دورها في الشأن السياسي المحلي والقومي مما أخلّ بالتوازن بين دورها المهني والسياسي لصالح الأخير.

### تطور الحياة الديمقراطية في الأردن:

الديمقراطية بمفهومها البسيط هي: حكم يقيمه الشعب وتكون فيه السلطة مناطة بالشعب يمارسها مباشرة أو بواسطة وكلاء عنه ينتخبهم في نظام انتخابي حر. وغالباً ما نستخدم كلمتي الديمقراطية والحرية وكأنهما تعنيان الشيء نفسه، لكنهما في الواقع ليستا كذلك: فالديمقراطية هي مجموعة أفكار ومبادئ عن الحرية، وتتضمن مجموعة من الممارسات والإجراءات تشكل الإطار المؤسسي لمفهوم الحرية. ومن الناحية الإجرائية هناك ديمقراطية مباشرة يشارك من خلالها المواطنون في اتخاذ القرارات العامة كما كانت عليه الحالة في دول المدن الإغريقية والذي يمكن تطبيقه الآن على مجموعات صغيرة العدد ضمن مؤسسات المجتمع المحلي المدني. وهناك الديمقراطية غير المباشرة أو الديمقراطية التمثيلية التي ينتخب بها المواطنون وكلاء أو نواباً عنهم لاتخاذ القرارات السياسية وسن القوانين وتحقيق المصلحة العامة للدولة والمواطنين. ورغم تعدد تعاريف الديمقراطية واختلاف مداخل دراستها ومناهجها وعدم اتفاق علماء السياسة على تحديد المكونات الأساسية لها، إلا أن هنالك ركائز رئيسة لمفهوم الديمقراطية تحظى باتفاق كبير

وهي: مبدأ سيادة الشعب، (الأمة مصدر السلطات)، الحرية، المساواة، رضى المحكومين، حكم الأغلبية، ضمان حقوق الأقلية، المشاركة السياسية من خلال انتخابات حرة، ضمان حقوق الإنسان الأساسيّة، القيود الدستورية على الحكومة، سيادة قيم التسامح، والتعاون والتراضي وحكم القانون. هذه الركائز مجتمعة، تجعل من الديمقراطية أداة من أجل إدارة الصراع وحل الخلاف وتسوية النزاعات بالطرق السلمية بعيداً عن العنف والتعصب واضطهاد الآخرين.

### ديمقراطية الدستور الأردني لعام (١٩٥٢م):

يمكن القول بأنّ الدستور الأردني تضمن الركائز الأساسية للديمقراطية الليبرالية حيث كفل مبادئ الحرية والمساواة وحكم القانون واستقلالية القضاء. فقد كفل الدستور الأردني الحرية الفردية وأعلى من شأنها حيث نصّت (المادة ٧) على أن "الحرية الشخصية مصونة" كما تكفل مواد الدستور الأخرى ضمان حرية التنقل والمسكن والملكية الخاصة والتعبير وتأليف الجمعيات والأحزاب.

